

على الجبل الذى عن يمين مسجد منى . قيل : فمن لم يجد هذه الصفة ؟
قال : يضحي بما يجده .

(٦٦٦) وعنه (ع) أنه رخص في الاشتراك في الأضحية ، لمن لم يجد ،
بقدر ما يمكنه .

(٦٦٧) وعنه (ع) أنه قال : لا يُجزى من البقر والإبل إلا مُسِنَّةٌ .
الثَّنيُّ فما فوقها ، وكذلك من الأزواج الثمانية من الأنعام ، ما خلا الضَّانَّ
فلأنه يُجزى منها الجَدْعُ . وذلك لأنه يضرب فيلقح دون غيره من سائر الأنعام .

(٦٦٨) وعن علي (ع) أنه نهى عن الأضحية المكسورة القرن ،
والعرجاء البين عرجها ، والمهزولة البين هزأها ، والمقطوعة الأذن أو المصطلمة ،
ورخص في شق يكون في الأذن إذا كان علامة وسمة ، وفي الهرمة إذا لم يكن
بها عيب ولا عَجَفٌ وَيُسْتَحَبُّ السَّمينَةُ ^(١) .

(٦٦٩) وعنه (ع) أنه قال : إذا اشترى أحدكم أضحية مسلَّمة ثم
مرضت وماتت قبل يوم النحر ، فقد أجزت عنه . وإن أصاب ما يُضحي
به مكانها ففعل ، فهو أفضل .

(٦٧٠) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه سُئل عن قول الله عز وجل ^(٢) :

(١) حشوى - البدنة تجزى عن عشرة والبقرة عن سبعة من الاختصار ، وقال في
كتاب الزكاة أيضاً : إن الحمل والذئب يجزى كل واحد منهما عن واحد ، وأفضل الذبيح
في يوم النحر ، من مختصر الآثار . قال في مصنف الوزير : وإذا مات أحد الشركاء في البدنة أو
الأضحية فرضى دار ثم ينحرها عن الميت معهم أجزأتهم ، وإن كان أحد الشركاء في البدنة لا يريد
هدياً وإنما يريد اللحم دون الهدى لم يجزهم . ولا ينبغي إن اشترك في البدنة للهدى أن يشارك من يريد
اللحم لنفسه ، وأى الشركاء في الهدى ذبحه في يوم النحر أجزاهم ، (من كتاب الحواشى) .
(٢) ٣٦/٢٢ .